

# د. خالد النويصر يتحدث لـ **النوسط** حول آثار الانضمام في ظل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية خبر قانوني، السعودية ستكون حاضنة لاستثمارات ضخمة بعد الانضمام للتجارة العالمية

## حوار اقتصادي

محمد الشمري

سلط المحامي الدكتور خالد النويصر، الضوء على الأبعاد القانونية لانضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في حوار أجرته «الشرق الأوسط» معه في جدة، مشدداً على أن النتائج الإيجابية لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تكلفت بانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وتوضيح من ناحية قانونية، أن نظام فرض المزاوات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، هو المرجع الأساسي لحل الخلافات وتوفير الثقة للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، مشيراً إلى أن معاهدة نيويورك المتعلقة بتسليم الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية الموقع عليها من قبل المملكة، تعد أول حل كافة الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين البعض من رجال الأعمال السعوديين وظرفاتهم الأجانب في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

وأبان أن المنسججات والتأثيرات التي ستعكس على قضايا حقوق الملكية الفكرية والضمانات والإجراءات القانونية التي تقدمها المنظمة، حيل كافة انتهاكات تلك الحقوق، كما أشار إلى الانتعاش القانوني على الصعيد المحلي والسولي، التي ستعكس عملية انضمام المملكة لهذه المنظمة العالمية.

وقدم النويصر بعض الإرشادات لرجال الأعمال السعوديين، من خلال وظيفهم على كفاءة الجوانب القانونية الاقتصادية، وغيرها قبل إقدامهم على أية نشاطات أو مشروعات اقتصادية مع رجال الأعمال والشركات الأجنبية.

«لشوقي الذي يتحدث إلى سدة عن الجدل القانوني لهذه المنظمة العالمية، وتطلعاتها، ما عدا ذلك»  
من طرف من منظمة التجارة العالمية، هي الجهة التي تنظم وتحمي عمليات التجارة الدولية، إلا أنها تعد ذلك أساساً مؤسسياً لمنظمة التجارة العالمية، ومن هذه الزاوية تركز ثقافة المنظمة جميعها على إزالة مثل هذه العوائق الموقفة لانتعاش التجارة الدولية.

التي تحدد للحكومات التقيفية التي يتم على ضوءها صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية، وإلى جانب ذلك يمكن اعتبار المنظمة المعنية منتدى عالمياً يأخذ على عاتقه تطوير العلاقات التجارية بين الدول، من خلال تلاجج الرؤى والمفاوضات والأحكام القضائية للمنزجات التجارية.

وتعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية، عقداً ملزماً يضم عدداً من الدول وتشتمل الاتفاقية على (39) صادة، إلى جانب مجموعة أخرى من القوانين المتعلقة بالملحقة بالاتفاقية والتي تركز على عدة محاور أساسية أهمها:

1. القواعد التي ألغقت عليها كافة الأطراف لتنظيم وتحكم العملية التجارية بين الدول.
2. ملتقى دولي، عام وجامع للمفاوضات التجارية.
3. محكمة دولية يمكن من خلالها تسوية الكثير من النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الموقعة على اتفاقية المنظمة.

أساً الهيئة الرئيسية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، لتسعى جميع الأطراف المتعاقدة، كما أن للاتفاقية مجلساً للأطراف متاه به معالجة المسائل الروتينية والأمور المستعجلة التي تعرض عليه خلال العام، أما المسائل والقضايا الغريبة الأخرى، فهي من صميم اختصاص لجانب حل المنازعات التي تقوم بديارستها والتوصية بشأنها بما تراه من حلول واتخاذ مجلس النوب، وتتجوز أبرز أهداف الاتفاقية هذه المنظمة الدولية هي العمل على توفير بيئة مستقرة وسليمة للتجارة الدولية، مع السعي لتحريرها من كافة قيودها على إقتنار وجود المنظمة للأمانة للاتفاقية التجارية الدولية، سوف يدفع بلا شك من وتيرة ازدهار الاقتصاد العالمي، إلى جانب أثر المرتكبات التي قامت عليها اتفاقية منظمة التجارة الدولية، تعتبر أن أنظمة الحماية الجمركية وسياسات الدعم وإعراق الأسواق بالتفاضل وزيادة الأسعار، ما هي إلا عوائق تقف حجرة عثرة أمام عملية تنمية وإزدهار التجارة العالمية، ومن هذه الزاوية تركز ثقافة المنظمة جميعها على إزالة مثل هذه العوائق الموقفة لانتعاش التجارة الدولية.



د. خالد النويصر (الشرق الأوسط)

كما تمت عملية تخصيص بعض شركات القطاع العام وتخفيض وروع الدعم عن الكثير من السلع، وتخفيض التعرفة الجمركية وغيرها من الكثير من الإجراءات القانونية والاقتصادية المهمة، وما زالت هناك خطوات كثيرة لاحقة يتوقع ان تتم، ولكن يؤمل التسريع فيها.

وأما هذه الخطوات الكبيرة صور العديد من الأنظمة التي تنظم وتتحكم إطار عملها، ورغم أن هذه الإصلاحات تسمى بالاصلاحات، إلا أنها تعتبر خطوات إصلاحية بالقانوني، ذلك أن الجانب الاقتصادي والقانوني، هما في نهاية المطاف، وبقا الصلة ويمكن لبعضهما البعض، بل انهما وجهان لعملة واحدة.

ما هي الأرباح التي نتجت عنها الدول الأعضاء، في حال نشوب النزاعات بينها، وما هي أهم النوازل القانونية لحل النزاعات؟  
طبقاً لما حرص عليه التقاض على القواعد والجراءات التي تحكم فرض المزاوات التجارية من أعضاء المتفاضل العالمية، فإن نظام فرض المزاوات مهما كان نوعها، لا يخلو من اختلافات وتفسيرات أساسية لحل الخلافات وتفسير الوثيقة المنظمة للتجارة متعدد الأطراف، ويلتزم أعضاء المنظمة العالمية، بعدم اتخاذ أي إجراء من طرف واحد، ضد ما يمكن أن يعتبر إخلالاً

الذي بكل هذا التقييد، وفي الجانب الأخرى، فإن توقيع المملكة على هذه الاتفاقية، قد أعطي الحق لرجال الأعمال السعوديين في تنفيذ أحكام التحكيم المنصدة ضد الأطراف الغير سعوديين من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك للمشال البها.

منذسة ستحل في جانب حقوق الملكية الفكرية في رأيكم ما هي المنسججات والتأثيرات التي ستعكس على هذا الجانب، بسبب انضمام السعودية للمنظمة العالمية؟  
- بالطبع فإن المسائل الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ستنتظر بدرجة كبيرة بعد انضمام المملكة للمنظمة العالمية، إذ ستكون هناك تأثيرات مباشرة لتطبيق بعض الأنظمة الخاصة التي تعمل بها الشركات العالمية في هذا الجانب، تطبيق تلك الاستثمارات عالمية كثيرة، كما انضمام بدرجة الإختراع والعلامات التجارية بشكل أكثر فعالية على الشركات المحلية التي تستعنى حتماً إلى التعاون مع الشركات العالمية، في سبل وصولها للأسواق العالمية، فثقافة المنظمة العالمية تحت على توقيع اتفاقيات موسعة في مجالات برادات الإختراع وطيور الطبع والتصاميم الصناعية وغيرها وإعطاء مهلة من الوقت لتسول النامية لوضع هذه الأسس حيز التنفيذ.

ما دام الحديث عن حقوق الملكية الفكرية هناك انتهاكات كبيرة لحقوقها على مستوى العلم، وخاصة النول النامية، في رأيكم ما هي الضمانات والإجراءات القانونية التي تقدمها المنظمة حيال تلك الانتهاكات؟  
تتمتع اتفاقية المنظمة في الجزء الثالث منها، التزامات الأعضاء المتطلعة بتأمين الإجراءات والمفاوضات التي يطرأ الفوارق الخاصة لتتحقق بين الضمانات حقوق الملكية الفكرية، والشك جوانب تعويضية وإدارية وميدية محددة بالاتفاقية، تنصص تقسيم الأرباح والإجراءات المشروطة والأمر القضائية، إلى جانب التعويضات والجزاءات التي تمنح السلطات القضائية التي بكلت سلفاً وإفادة الواو والسلم المتوقعة لحقوق الملكية الفكرية، كما يقع على أعضاء المنظمة تأمين إجراءات جزائية وعقوبات متناسبة في حالات مثل تزيف العلامات التجارية وانتهاكات

تعد الهيئة لبعض الإدعاء على ضوء ذلك النظام وبقبولها بكونه واحكامه وقدراته، ويمتلك جهاز فرض المزاوات وحده السلطة لتأسيس هيئة لتسوية المنازعات، وتبني قرارات الهيئة وتقرير الاستئناف ومتابعة تنفيذ القرارات التي تصدرها.

كما تعلم فإن معاهدة نيويورك المتعلقة بتسليم الاعتراف، وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وللحقوق عليها من قبل المملكة، تمتح نوعاً من القلة والإرتياح للمستثمرين الأجانب إلى جانب القواعد القانونية الأخرى لرجال الأعمال السعوديين، فقد ساعدت في إيجاد الآليات الكفيلة بحل كافة الخلافات، التي يمكن ان تنشأ بين البعض من رجال الأعمال السعوديين وظرفاتهم في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية للحل في النزاعات التجارية، استناداً إلى المواد الخمسة فيها، والتي تفتح الأبواب في العقود لهما بينهما، على إحالة النزاع للتحكيم الدولي، وإزالة هذه الاتفاقية إلى حد كبير، الضمانية التي كانت أساساً على الكثير من رجال الأعمال الأجانب، ويتم تحديد اختصاصها وتخصصاتها بطريقة متسيرة، فمن خلال التقاض يتم تحديد تلك الاختصاصات التي

حقوق الطبع وغيرها، وتضمن تلك العقودات السجن أو الغرامة المالية هناك الزمارة التجارية التي يمكن ان تنشأ بين بعض الشركات الوطنية والعالمية، كما أن تطبيق أنظمة برادات الإختراع سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الأدبية والفنية، إلى جانب أن تطبيق سياسات الحد من الإقتراع، ورفع الدعم عن السلع ستؤثر في أسعار هذه السلع، ولعل يتوقع أن يتأثر العديد وبإثبات ذلك الصغيرة بدرجة أكثر من غيرها، إذ ربما تؤدي تداعيات الواقع الجديد إلى نشوب الكثير من الخلافات، خاصة بين الأفراد والشركات الذين ليست لهم الرخصة الكافية لاستيعاب هذه المتغيرات والتأقلم معها، ما يهم الوابل السعودي في الدول التي سيجيبها من وراء ذلك الانضمام هنا في

بالتأكيد ستعكس آثار الانضمام على المواطن في كل المجالات، ففي قطاع المبروكيات مثلاً، يتوقع أن تكون هناك استثمارات عالمية كثيرة، كما انضمام بشكل أكثر فعالية على الشركات المحلية التي تستعنى حتماً إلى التعاون مع الشركات العالمية، في سبل وصولها للأسواق العالمية، فثقافة المنظمة العالمية تحت على توقيع اتفاقيات موسعة في مجالات برادات الإختراع وطيور الطبع والتصاميم الصناعية وغيرها وإعطاء مهلة من الوقت لتسول النامية لوضع هذه الأسس حيز التنفيذ.

ما دام الحديث عن حقوق الملكية الفكرية هناك انتهاكات كبيرة لحقوقها على مستوى العلم، وخاصة النول النامية، في رأيكم ما هي الضمانات والإجراءات القانونية التي تقدمها المنظمة حيال تلك الانتهاكات؟  
تتمتع اتفاقية المنظمة في الجزء الثالث منها، التزامات الأعضاء المتطلعة بتأمين الإجراءات والمفاوضات التي يطرأ الفوارق الخاصة لتتحقق بين الضمانات حقوق الملكية الفكرية، والشك جوانب تعويضية وإدارية وميدية محددة بالاتفاقية، تنصص تقسيم الأرباح والإجراءات المشروطة والأمر القضائية، إلى جانب التعويضات والجزاءات التي تمنح السلطات القضائية التي بكلت سلفاً وإفادة الواو والسلم المتوقعة لحقوق الملكية الفكرية، كما يقع على أعضاء المنظمة تأمين إجراءات جزائية وعقوبات متناسبة في حالات مثل تزيف العلامات التجارية وانتهاكات